

الأساس النظري لفرض الضريبة وفرض الزكاة

لعل مما يلقي ضوءاً أكثر على حقيقة الزكاة أن نعرض لما ذكره علماء المالية العامة في « تكييف » الضريبة الوضعية، وبيان الأساس الذي بُني عليه فرضها قانوناً، إذ بالمقارنة تتجلى لنا طبيعة الزكاة وخصائصها بوصفها فريضة إلهية، وضريبة مقدسة، ذات طابع خاص، وفلسفة خاصة.

● الأساس القانوني لفرض الضريبة:

اختلف الباحثون والمفكرون في الطبيعة القانونية، وبعبارة أخرى: في الأساس القانوني لفرض الضرائب على الناس.

✽ النظرية التعاقدية:

فذهب فلاسفة القرن الثامن عشر إلى أن الضريبة تقوم على أساس علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد، فيرى أنصار هذه النظرية أن الضريبة تُدفع مقابل النفع الذي يعود على الممول من رعاية الدولة للمرافق العامة، بموجب عقد ضمنى مبرم بين الدولة والمواطنين - وهذه الفكرة هي تطبيق لنظرية «العقد الاجتماعي» الذي قال بها «جان جاك روسو» في بيان أساس الدولة.

وقد ذهب أنصار النظرية التعاقدية في تكييف طبيعة العقد المبرم بين الدولة ودافع الضريبة مذاهب شتى.

فقال ميرابو: إن الضريبة ثمن عاجل يشترى به الفرد حماية الجماعة. ومعنى هذا: أن العقد المبرم عقد بيع.

وقال آدم سميث: إن هذا العقد هو عقد إيجار أعمال، فالدولة تقوم بأداء خدمات للمواطنين، ويقوم المواطنون بدفع الضريبة لها كأجر لهذه الأعمال.

وقال مونتسكيو وهوبز: إن هذا العقد عقد تأمين؛ فالضريبة هي قسط التأمين الذى يدفعه الممول من ماله للتأمين على الجزء الباقي .

غير أن الناقدین بینوا أن هذا التصویر خاطئ من أساسه، فمن غير الممكن تحقیق التعادل بین الضريبة التى يدفعها الممول و بین ما يعود علیه من نفع من خدمات الدولة، لأنه لا يمكن تقدير نسبة المنفعة التى تعود على كل مواطن على حدة من النفقات العامة، كالمحافظة على الأمن، أو تنظيم القضاء، أو نشر التعليم، أو الدفاع الوطنى، فضلاً عن أنه لو أمكن تقدير هذه المنفعة؛ فإن هذه النظرية تؤدى إلى نتائج ظالمة، فالطبقات الفقيرة أكثر احتياجاً إلى خدمات الدولة من الطبقات الغنية، وتطبيقاً لنظرية البدل أو الإيجار؛ يجب أن يتحملوا العبء الأكبر للضريبة .

كما أن نظرية «التأمين» معيبة من ناحيتين: الأولى أنها تقصر وظيفة الدولة على المحافظة على الأمن، وهو ما يخالف الواقع. والناحية الثانية: أن عقد التأمين يلقى على عاتق المؤمن عبء تعويض الخسائر فى حين أن الدولة لا تلتزم بتعويض الأفراد عما يلحقهم من ضرر .

* *

* نظرية سيادة الدولة :

من هذا يتضح أن «النظرية التعاقدية» لا تصلح أساساً للضريبة، وهذا هو السبب فى ظهور النظرية الثانية: نظرية «سيادة الدولة» .

وتقوم هذه النظرية على أساس أن الدولة تؤدى وظيفتها بقصد إشباع الحاجات الجماعية، ولا تضع نصب عينيتها تحقيق مصالح الأفراد الخاصة، بقدر تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة، والمحافظة على التضامن القومى بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية - ولما كان أداء هذه الوظائف يستلزم الإنفاق كان للدولة الحق فى أن تلزم المستظلمين بسمائها - بما لها من حق السيادة - أن يتضافروا جميعاً فى

النهوض بعبء هذا الإنفاق، وتقوم بتوزيع هذا العبء عليهم، بحسب درجة يسار كل منهم، طبقاً لما يقضى به مبدأ «التضامن الاجتماعي» الذي تقوم عليه الجماعات السياسية الحديثة^(١).

* * *

● أساس فرض الزكاة:

أما أساس فرض الزكاة والحقوق المالية كلها فيقوم على نظريات آخر، نبينها فيما يلي:

● النظرية العامة للتكليف:

أولها: النظرية العامة للتكليف، وتقوم هذه النظرية على أن من حق الخالق المنعم أن يكلف عباده ما يشاء من واجبات بدنية ومالية، أداءً لحقه، وشكراً لنعمته، وليبلوهم أيهم أحسن عملاً، ليختبر ما فى صدورهم، وليمحص ما فى قلوبهم، وليعلم من يتبع رسله ممن ينقلب على عقبيه، فيميز الله الخبيث من الطيب، والمسيئ من المحسن، ويوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون.

إن الإنسان لا يُخلق عبثاً، ولم يُترك سدىً ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].. ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] كلا، لم يُترك سدىً، بل بعث الله إليه النبيين مبشرين ومنذرين، فعرفوه أمر الله ونهيه، وحقوقه وواجباته ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١]..

وكما كلف الله المسلم بالصلاة وهى الفريضة اليومية التى يؤديها خمس مرات فى اليوم، فى مواقيتها المحددة، مقاوماً نوازع الكسل، وبواعث الهوى، ودواعى الغفلة، وعوائق الدنيا ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

(١) اعتمدنا فى هذا المبحث على كتاب «ميزانية الدولة» للدكتور محمد حلمى مراد ص ٧٣ - ٧٥ - طبع نهضة مصر سنة ١٩٥٥ م - مبحث «الأساس القانونى للضريبة».

وكلفه بالصيام وهو الفريضة السنوية التي يمكسك فيها أيام شهر كامل عن شهوتى البطن والفرج كما جاء فى الحديث القدسى: « يدع الطعام من أجلى، ويدع الشراب من أجلى، ويدع لذته من أجلى » (١).

وكلفه بالحج، وهو فريضة العمر، التى يرتحل فيها المسلم، مفارقاً الأهل والوطن، إلى وادٍ غير ذى زرع، ليعظم شعائر الله، ويطوف ببيت الله، ويرجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

أجل .. كما كلف الله المسلم بالصلاة والصيام، وكل منهما عبادة بدنية، وبالحج، وهو عبادة بدنية مالية؛ كلفه بالزكاة، وهى عبادة مالية خالصة، فيها بذل المال الذى هو شقيق النفس، وعصب الحياة، وقتنة الدنيا، ليعلم من يعبده تعالى حقاً فيبذل ما عنده لله، ومن يعبد ماله ودنياه، فيؤثرها على رضا الله ﴿ وَمَنْ يُوَقِّعْ نَفْسَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ ﴾ [الحشر: ٩] ..

* *

* نظرية الاستخلاف:

والنظرية الثانية .. نظرية الاستخلاف فى مال الله.

وأساس هذه النظرية: أن المال مال الله تعالى، والإنسان مُسْتَخْلَفٌ فيه، فالله سبحانه هو المالك الحق لكل ما فى الكون؛ أرضه وسماؤه ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [النجم: ٣١] .. ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴾ [طه: ٦] .. فكل ما فى هذا العالم علويه وسفليه، ملكٌ خالص لله تعالى، وليس لأحد شرك فى ذرة منه ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ: ٢٢] .. وذلك الملك بمقتضى خلقه لها، وهيمنته عليها

(١) رواه ابن خزيمة فى صحيحه كتاب الصيام (٣/١٩٧) عن أبى هريرة، وقال الأعظمى: إسناده صحيح، وابن حبان فى صحيحه كتاب الصوم (٨/٢١١) وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرطهما، وأصله فى الصحيحين.

﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢] .. ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] .. ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣].

والأموال كلها ملكٌ لله تعالى، فهو واهبها والمنعم بها على عباده، وهو وحده خالقها ومنشئها، وعمل الإنسان الذي نسميه «إنتاجاً» يتخذ مجاله في مادة خلقها الله سبحانه وسخرها له، ولهذا يقول الاقتصاديون: إن الإنتاج هو خلق المنفعة وليس خلق المادة، ومعنى هذا أنه يحوّل المادة لتُشبع حاجاته وتكون لها منفعة^(١) ..

كل ما يقوم به الإنسان في «الإنتاج» لا يتجاوز التغيير في أوضاع الأشياء وأماكنها، كأن يستخلصها من مواطنها الأصلية بالاستخراج أو الصيد مثلاً، أو ينقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان يحتاج إليها فيه، أو يحفظها عن طريق التعبئة والحزن لينتفع بها في المستقبل، أو يخضعها لبعض المؤثرات لتصبح صالحة لسد حاجة ما، أو يحولها من شكل إلى آخر بالخلج أو الغزل أو النقش أو الطحن ... إلخ، أو يؤلف بينها تاليفاً خالصاً فيجعل منها شيئاً جديداً، هو مجرد التغيير في أوضاع العناصر وأماكنها، حتى في حال إحداث ثروة جديدة لم تكن من قبل، كما في الزراعة أو تربية الحيوان، لا يعمل الإنسان أكثر مما يعمل في المظاهر الإنتاجية الأخرى^(٢).

هذا ما يقرره فلاسفة الاقتصاد بوضوح في بيان وظيفة الإنسان في الإنتاج: مجرد تحويل وتغيير في أوضاع وأماكن الأشياء الموجودة فعلاً. ومن موجدتها؟ إنه ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] .. ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ

(١) انظر: الاقتصاد السياسي للدكتور رفعت المحجوب: ١ / ١٩١، ١٩٢.

(٢) انظر: الاقتصاد السياسي للدكتور علي عبد الواحد والفي ص ٧٤ - ٧٦ الطبعة الخامسة.

لَتَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ (٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ
 وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (٣٣) وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا
 تَحْصُوهَا ﴿ [إبراهيم: ٣٢ - ٣٤] ..

حتى هذا التغيير والتحوير من الذى يسر سبله للإنسان، ومنحه القدرة على
 فعله، وأمده بكل ما يعينه فى هذا السبيل؟ إنه ربنا الذى خلق الإنسان ولم يكن
 شيئاً مذكوراً، وعلمه ما لم يكن يعلم.

ولنضرب لذلك بعض الأمثلة:

إذا زرع الإنسان زرعاً فأنبت حباً، أو غرس غرساً فأتى ثمرأ، فكم يوازى عمل
 يده فى الحرث والسقى والتعهد؛ بجانب عمل يد الله الذى جعل الأرض ذلولاً،
 وصرف الرياح، وسخر السحاب، وأنزل الماء من السماء مطراً، أو أجراه فى الأرض
 نهراً، ووفر الحرارة الملائمة، والضوء الكافى، والهواء المناسب، وهياً للحبة فى
 باطن التراب غذاءها من شتى العناصر، حتى صارت شجرة مورقة مثمرة؟

ألا ما أقل عمل الإنسان وجهده بجانب رعاية الله!!

ثم ما عمل الإنسان إذا لم يهبه الله العقل الذى به يفكر ويدبر، والقدرة التى
 بها ينفذ، والأدوات التى بها يعمل!؟

لهذا يبين القرآن فضل الله على عباده، ويرد الحق إلى نصابه، فيقول: ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ
 مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ
 تَفَكَّهُونَ (٦٥) إِنَّا لَمَغْرُمُونَ (٦٦) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (٦٧) أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ
 (٦٨) أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ (٦٩) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا
 تَشْكُرُونَ ﴿ [الواقعة: ٦٣ - ٧٠] ..

ويقول فى سورة أخرى: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ (٢٤) أَنَا صَبَّبْنَا الْمَاءَ صَبًّا (٢٥)
 ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا (٢٦) فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا (٢٧) وَعَبْنَا وَقَضَبًا ﴿ [عبس: ٢٤ - ٢٨] ..

ويقول في سورة الثالثة: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ (٣٣) وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ (٣٤) لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس: ٣٣ - ٣٥].

نعم.. ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾؟! وهم يأكلون من ثمار لم تعملها أيديهم وإنما عملتها يد الله، الله الذى أحيا الأرض الميتة، وأخرج منها الحب، وأنشأ الجنات، وفجّر العيون.

وليس عمل يد الله فى الزراعة فحسب، بل فى كل ناحية من الحياة؛ زراعة أو تجارة، أو صناعة، أو غيرها - ففى الصناعة مثلاً نجد المادة «الخام» من خلق الله، لا من إنتاج الإنسان، ومن هنا امتنَّ الله على الناس بمادة الحديد، فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥].

والتعبير بـ ﴿وَأَنْزَلْنَا﴾ يعنى أن الله خلقه بتدبير سماوى علوى لا دخل للإنسان فيه.

ونجد مادة الوقود والقوى المحركة من صنع الله وحده، فالإنسان لم يخلق الفحم ولا البترول، ولا الكهرباء، وإنما اكتشفها فقط، أما الذى بثه فى الكون فهو الله.

ونجد الاهتداء إلى الصناعات من إلهام الله وتعليمه للإنسان ما لم يكن يعلم كما قال تعالى عن نبي الله داود: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيَتَحَصِّنَكُمْ مِنَ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]..

والنتيجة من هذا: أن المال رزق يسوقه الله للإنسان فضلاً منه ونعمة، ومهما يذكر الإنسان عمله وجهده فليذكر عمل القدرة الإلهية فى الإيجاد والإمداد ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].. فلا غرابة بعد هذا أن ينفق الإنسان عبد الله بعض ما رزقه الله فى سبيل الله، وإعلاء كلمة الله، وعلى إخوانه عباد الله، قياماً للوهاب المنعم بحق الشكر على نعمائه، ومن أجل هذا يقول الله فى كتابه:

﴿ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣] ..
ويقرر أن المال مال الله، والإنسان ما هو إلا مستخلف فيه، أو موظف مؤتمن على
تنميته وإنفاقه، والانتفاع والنفع به. يقول الله تعالى: ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي
آتَاكُمْ ﴾ [النور: ٣٣] .. ويقول: ﴿ وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٠] .. لم يقل: الذين يبخلون بمالهم
بل قال: ﴿ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ليدكرهم بهذه الحقيقة: أن المال رزق من عند
الله آتاهم إياه من فضله. ويقول: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد: ٧].
فالإنسان ليس مالك المال في الحقيقة، ولكنه خليفة المالك - وهو الله تعالى -
ووكيله فيه^(١).

قال صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ
فِيهِ ﴾: يعنى أن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها،
وإنما مولاكم إياها، وخواصكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء بالتصرف فيها،
فليست هي بأموالكم في الحقيقة، ما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب، فأنفقوا
منها في حقوق الله، وليهن عليكم الإنفاق منها، كما يهون على الرجل الإنفاق
من مال غيره إذا أذن له فيه^(٢).

وليست ثمرة العلم بأن المال مال الله، والإنسان فيه بمنزلة النائب أو الوكيل؛
مقصورة على تهوين البذل والإنفاق عليه، حيث ينفق من مال غيره وقد أذن له
فيه؛ بل يفيد العلم بهذه الحقيقة أيضاً أن يتقيد الإنسان بمشيئة المالك الحقيقي
للمال؛ فإنَّ الوكيل ما هو إلا ممثل لإرادة الموكل، ومنفَّذ لما يطلبه، وليس له حق

(١) قال ابن القيم: «هل يصح أن يقال: إن أحداً وكيل الله؟» وأجاب بالنفي: فإن الوكيل من يتصرف عن موكله
بطريق النيابة، والله عز وجل لا نائب له، ولا يخلفه أحد، بل هو الذى يخلف عبده، كما قال النبي ﷺ:
«اللهم أنت العاصب في السفر والخليفة في الأهل». ثم قال: «على أنه لا يمنع أن يطلق ذلك باعتبار أنه
مأمور بحفظ ما وكله فيه، ورعايته والقيام به» انتهى من مدارج السالكين: ٢ / ١٢٦، ١٢٧ مطبعة السنة
المحمدية.

(٢) الكشاف: ٣ / ٢٠٠.

الانفراد بالتصرف حسبما يهوى ويشتهى، وإلا بطلت وكالته، ولم يعد جديراً بحق الاستخلاف الذى أساء استعماله .

وقد نبه علماؤنا -رحمهم الله- على حق الله فى المال بعبارات بليغة، نذكر منها ما قاله الإمام الرازى فى تفسيره: «إِنَّ الْفُقَرَاءَ عِيَالُ اللَّهِ، وَالْأَغْنِيَاءَ خُزَانُ اللَّهِ، لِأَنَّ الْأَمْوَالَ الَّتِي فِي أَيْدِيهِمْ أَمْوَالُ اللَّهِ، فَلَيْسَ بِمُسْتَبَعَدٍ أَنْ يَقُولَ الْمَلِكُ لِخَازِنِهِ: اصْرِفْ طَائِفَةً مِمَّا فِي تِلْكَ الْخِزَانَةِ إِلَى الْمُحْتَاجِينَ مِنْ عِيَالِي» (١).

وما قاله القاضى ابن العربى (٢): «إِنَّ اللَّهَ بِحِكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ، وَأَحْكَامِهِ الْمَاضِيَةِ الْعَالِيَةِ، خَصَّ بَعْضَ النَّاسِ بِالْأَمْوَالِ دُونَ الْبَعْضِ، نِعْمَةً مِنْهُ عَلَيْهِمْ، وَجَعَلَ شُكْرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِخْرَاجَ سَهْمٍ يَرُدُّونَهُ إِلَى مَنْ لَا مَالَ لَهُ، نِيَابَةً عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيْمَا ضَمَّنَهُ بِفَضْلِهِ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]..

فإذا ضنَّ الغنى -وهو الخازن لمال الله والأمين عليه- بهذا المال على عيال الله، واختص نفسه بنعمته دونهم، فقد استوجب نكال الله وعقوبته .

وقد شاع بين عوام المسلمين حديث قدسى عن الله تعالى يقول: «المال مالى، والفقراء عيالى، والأغنياء وكلائى، فإذا بخل وكلائى على عيالى، أذقتهم وبالى ولا أبالى» (٣).

ومع أن لفظ الحديث غير ثابت من جهة السند، فإن معناه فى الجملة صحيح، وشهرته لدى جمهور المسلمين تدل على رسوخ نظرية الاستخلاف فى مال الله وتغلغلها فى أفكارهم، وهو تغلغل أصيل له جذوره العميقة من كتاب الله وسنة رسول الله .

ومن الطريف أن أكثر المتسولين والشحاذين فى بلاد المسلمين يعرفون هذه النظرية ويستغلونها لاستعطاف القادرين، واستخراج الصدقات من أيديهم،

(٢) أحكام القرآن ص ٢/٩٤٥ .

(١) التفسير الكبير: ١٦ / ١٠٣ .

(٣) بحث عنه فلم أجد له أصلاً ولا من تكلم عنه .

ولا عجب أن تسمع منهم كثيراً هذه الكلمة: «مال الله»! وهى كلمة حق يريدون بها باطلاً.

وفى الحديث: «ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة، يقولون: ربنا ظلمونا حقوقنا التى فرضت لنا عليهم، فيقول الله تعالى: وعزتى وجلالى لأدنينكم ولأبعدنهم»^(١).

* *

* نظرية التكافل بين الفرد والمجتمع:

والنظرية الثالثة.. نظرية التكافل بين الفرد والمجتمع:

فمن المقرر لدى فلاسفة الاجتماع: أن الإنسان مدنى بطبعه - كما قال القدماء - أو هو حيوان اجتماعى - كما قال المحدثون - وأنه لا يستطيع أن يحيا حياة إنسانية حقة إلا فى ظل مجتمع، ومن المقرر كذلك: أن الفرد مدين للمجتمع بكثير من معارفه وخبراته وفضائله، فإن الفرد - فى مبدأ حياته - لا يمكنه أن يعيش ويحيا بغير عون المجتمع، فهو الذى يضمن له الحياة والبقاء، ولولاه لمات فى مهده، والمجتمع هو الذى يقوم بتلقين الفرد مظاهر حضارته، ويسهر على سلوكه، ويعلمه أصول التراث الاجتماعى، كاللغة والعادات والعرف والتقاليد وآداب السلوك ومظاهر الحضارات والثقافة المختلفة وقواعد الدين والمعاملة... إلخ.

فلولا المجتمع وحياة الجماعة، لصار الفرد كالحیوان الأعجم، لا يدرى من أمور الدنيا شيئاً، أو يكون كالطفل لا يستطيع أن يميز بين ما يضره وما ينفعه، فالمجتمع هو الذى يُعدّل من سلوكه، ويعاونه على التكيف مع الحياة فى مختلف مراحلها.

(١) زواد الطبرانى فى الأوسط (١٠٧/٥) عن أنس، وفى الصغير (١٣/٢)، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط وفيه الحارث بن النعمان وهو ضعيف (١٩٧/٣).

إنَّ الفرد يولد وعقله كالصفحة البيضاء، ثم يعمل المجتمع بعد ذلك على تغذيته بأسباب التراث الاجتماعي، مما يتركه السلف للخلف، من لغة وثقافة، وعقائد وتقاليد وغيرها^(١).

الفرد إذن مدين للمجتمع بلا ريب، وهذا كما يصدق على مكاسب الفرد المعنوية والثقافية والحضارية؛ يصدق أيضاً على مكاسبه المادية والاقتصادية.

فالذى لا شك فيه أن الفرد - وإن أوتى من المواهب ما أوتى - لم يكسب المال بجهده وحده، بل شاركت فيه جهود وأفكار وأيد كثيرة لا تحصى، بعضها ساهم من قريب، وبعضها من بعيد، بعضها عن قصد، وبعضها عن غير قصد، وكلها أسباب عاونت في وصول المال إلى صاحبه.

فإذا نظرنا مثلاً إلى الذى حصد القمح؛ كيف حصل على قمحه هذا؟ وما قيمة جهده بجانب جهد المجتمع؟ إن المجتمع هو الذى شق له الترع والقنوات ونظّم الري والصرف، وصنع له المحراث وغيره من أدوات الزراعة، وأمدّه بما يحتاج إليه من قوت وملبس ومسكن، وهياً له الأمن والاستقرار... إلى غير ذلك من الأمور التى لا تحصى.

وإذا نظرنا إلى التاجر مثلاً، كيف جمع ماله، وحقق كسبه؟ رأينا للمجتمع عليه الفضل الأكبر، واليد الطولى، فمن يشتري؟ ولمن يبيع؟ ومع من يعمل؟، ومن يسير إذا لم يكن المجتمع ومعاونة المجتمع؟

ومثل الزارع والتاجر، الصانع والموظف وكل ذى حرفة وكل ذى مال.

وكلما كان مال المالك أكثر، وثروته أوسع؛ كان جهد الجماعة أظهر وأعظم، ونصيب الفرد فيه أقل وأصغر؛ فإن طاقة الفرد للعمل محدودة - ولا شك - بحدود قدرته ووقته وضروراته كإنسان.

كم يبذل من الجهد صاحب المزرعة الواسعة، أو المصنع الكبير، أو المؤسسة الضخمة ذات الفروع؟ وكم يقاس جهده إذا كان له جهد إدراى مثلاً، بجانب

(١) راجع كتاب «علم الاجتماع» للدكتور أحمد الخشاب فصل «الفرد في المجتمع» ص ٣٦.

جهد العشرات أو المئات أو الألوف من أبناء المجتمع الذين يعملون معه، ويبدلون من عرق جبينهم، أو نور أعينهم، أو وهج أفكارهم؟!

ومن أجل هذا كان المال الذي يحوزه مكتسبه، ويُنسب إليه؛ هو مال الجماعة أيضاً، يُنسب إليها، ويُحسب عليها، وتُكَلَّف متضامنة بالمحافظة عليه.

وهذا ما جعل القرآن الكريم يخاطب جماعة المسلمين فيقول: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥].

وقد أخذ الفقهاء من هذه الآية حكم الحجر على السفهاء والمبذرين المتلافين، وإن كان المال في ظاهر الأمر مالهم، وفي حيازتهم، وهم مالكوه، إلا أنه في الحقيقة مال الجماعة، إن نما وحُفِظَ فالنفع يعود عليها، وإن تلف وبُعِثَ فالضرر لاحق بها.

ومن هنا تفهم سر التعبير في الآية الكريمة إذ تقول: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ .. ولم تقل «أموالهم» حسبما تنص عقود الامتلاك، كما لم تقل: «التي جعل الله لهم قياماً» بل قالت: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ .. فإنها وإن كانت لهم حيازة وملكاً؛ فهي قيام للجماعة كلها، وعصب لحياتها.

ويقول القرآن أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

فالآية الكريمة تنهى أن يأكل المؤمنون بعضهم مال بعض، كما تنهى أن يقتل بعضهم بعضاً، وإنما اختارت الآية التعبير بـ ﴿أَمْوَالَكُم﴾ و ﴿أَنْفُسِكُمْ﴾ ليشعر كل منهم أن مال بعضهم هو مال كلهم، وأن نفس كل فرد منهم كنفس الآخر.

فالأمة المسلمة متكافلة متضامنة في حقوقها ومصالحها وأنفسها وأموالها، فمن أضع مال غيره فكأنما أضع مال نفسه، أو أضع مال المجتمع كله.

وَمَنْ اعْتَدَى عَلَى نَفْسِ أَخِيهِ بِالْقَتْلِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ نَفْسَهُ، أَوْ اعْتَدَى عَلَى الْجَمَاعَةِ كُلِّهَا، كَمَا جَاءَ فِي آيَةِ الْآخِرَى: ﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

وما أروع هذا القرآن وأبلغ إعجازه حيث يشير بعبارة أو جزء من عبارة إلى حقيقة كبيرة أو مبدأ عظيم، كما في هذه الآية من سورة النساء: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].. حيث أضاف الأموال إلى جميع المخاطبين فلم يقل: «لا يأكل بعضكم مال بعض»؛ لينبه على أن المجتمع المسلم وحدة متضامنة في كل شيء، كأنه يقول: إن مال الآخرين هو مالكم في الحقيقة، ومال كل فرد منكم، هو مال المجتمع كله في الواقع.

يقول السيد رشيد رضا في تفسير الآية: «إن مثل هذه الإضافة قد قررت في الإسلام قاعدة الاشتراك التي يرمى إليها الاشتراكيون في هذا الزمان، ولم يهتدوا إلى سُنَّةٍ عادلة فيها، ولو التمسوها في الإسلام لوجدوها، ذلك بأن الإسلام يجعل مال كل فرد من أفراد المتبعين له مالا لأمته كلها، مع احترام الحيازة والملكية، وحفظ حقوقها، فهو يوجب على كل ذي مال كثير حقوقاً معينة للمصالح العامة، كما يوجب عليه وعلى صاحب المال القليل حقوقاً أخرى لذوى الاضطرار من الأمة، ومن جميع البشر، ويحث فوق ذلك على البر والإحسان، والصدقة الدائمة والمؤقتة، والهدية».. إلخ^(١).

نخلص من هذا كله إلى أن للجماعة حقاً أكيداً في مال الفرد، حقاً لا يسلبه ملكيته المشروعة له، بل يجعل جزءاً معيناً لمصالحها العامة، وأكثر منه عند اقتضاء الحاجة، واستدعاء المصلحة.

فمن حق المجتمع ممثلاً في الدولة التي تشرف عليه، وترعى مصالحه؛ أن يكون لها نصيب من مال ذي المال، تنفقه فيما يعود على المجتمع كله بالخير، وما يحفظ على المجتمع كيانه ورسالته، ويدود عنه كل بغى وعدوان.

(١) تفسير المنار: ٣٩/٥ - الطبعة الثانية.

فلو لم يكن في المجتمع المسلم أفراد فقراء محتاجون؛ لوجب على المسلم –ولا بد– أى يؤدى زكاته، لتكون رصيلاً للجماعة الإسلامية، تنفق منه عند المقتضيات، وتبذل منه فى «سبيل الله» وهو مصرف عام دائم ما دام فى الأرض إسلام.

* *

* الإخاء بين المسلمين :

والنظرية الرابعة . . نظرية الإخاء .

والإخاء معنى أعمق غوراً، وأبعد مدى؛ من التكافل بين الفرد والمجتمع. الإخاء لا يعتمد على تبادل المنافع، ولا على الإعطاء مقابل الأخذ، وإنما هو معنى إنسانى روحى، ينبع من جوهر الإنسان الأصيل، الإخاء يقتضى الأخ أن يعطى أخاه وإن لم يأخذ منه، وأن يساعد أخاه وإن لم يكن محتاجاً إليه، وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، بل قد يؤثره على نفسه .

والإخاء الذى جاء به الإسلام نوعان أو درجتان : إخاء أساسه الاشتراك فى الإنسانية، وإخاء أساسه الاشتراك فى العقيدة .

فإن الناس – وإن اختلفت ألسنتهم وألوانهم، وتباينت طبقاتهم ودرجاتهم، فروع لأصل واحد، وأبناء لأب واحد، ولذلك يناديهم ربهم : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ (١) . . كما يناديهم بـ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ (٢) . . فبينهم جميعاً رحم وأشجة، وأخوة جامعة .

وقد أكد فى كتابه حق هذه الرحم الإنسانية، وتلك الأخوة البشرية فقال تعالى فى مطلع سورة النساء : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] . .

(١) ورد هذا النداء فى القرآن خمس مرات، أربعاً فى سورة الأعراف، ومرة فى سورة يس .

(٢) أول سورة النساء والحج، وتكرر فى القرآن مراراً .

ومن حق كلمة ﴿الْأَرْحَامَ﴾ في هذا المقام بعد النداء بـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾
والتذكير بخلقهم من نفس واحدة - هي نفس آدم - أن يراد بها - فيما يراد -
القربة الإنسانية العامة .

كما أن رسول الإسلام أكد هذه الأخوة، ودعا إليها فقال: « وكونوا عباد الله
إخواناً»^(١) .

بل أعلن هذه الأخوة الإنسانية عقيدة من العقائد التي يشهد الله عليها،
ويدعو الناس إلى الإيمان بها، فقد كان ﷺ يقول عقب كل صلاة: «اللهم ربنا
ورب كل شيء ومليكه أنا شهيد أنك الله وحدك لا شريك لك، اللهم ربنا ورب
كل شيء ومليكه أنا شهيد أن محمداً عبدك ورسولك، اللهم ربنا ورب كل
شيء ومليكه أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة»^(٢) .

فإذا كانت الأخوة هي عنوان العلاقة بين الإنسان والإنسان؛ فإن لهذه الأخوة
ثمرات ومقتضيات، ومن مقتضيات هذه الأخوة ألا يعيش الإنسان مستأثراً بالخير
والنعمة دون أخيه الإنسان، فما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط، وما أروع
ما قال المعري:

ولو أنى حببْتُ الخلد فرداً لما أحسبتُ بالخلد انفراداً
فلا هطلت على ولا بأرضي سحائب ليس تنتظم البلادا

وفوق هذه الأخوة العامة هناك أخوة أبعد منها غوراً، وأعمق أثراً، تلك هي
أخوة العقيدة، فإن العقيدة الإسلامية تربط بين المؤمنين بها برباط فكرى وروحي
لا تنفصم عراه، رباط يجعل الأخ في العقيدة أقرب إلى القلب والفكرة وأسرع
إلي المعونة والنجدة؛ من الأخ في الدم والنسب، ولهذا قال تعالى:
﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] ..

(١) سبق تخريجه ص ٨٨٩ .

(٢) رواه أحمد في المسند (١٩٢٩٣) عن زيد بن أرقم، وقال محققوه: إسناده ضعيف، وأبو داود في الصلاة
(١٥٠٨)، والبيهقي في الشعب (٤٣٣/١) .

ومن حق هذه الأخوة الروحية، وهذه الرابطة العقلية العاطفية؛ أن تؤتى ثمارها في مجال التضامن العملي، والتكافل الاجتماعي المعاشي، وإلا كانت أخوة فارغة جوفاء.

ويتأكد حق هذه الأخوة إذا كان المؤمنون بها يعيشون في ظل مجتمع واحد، فهنا تنضم رابطة المساكنة في الوطن الواحد إلى رابطة الأخوة الإيمانية الواصلة. ومن الثابت أن دار الإسلام -على سعتها- وطن واحد للمسلمين، وأن أبناء الإسلام داخل هذه الدار مجتمع واحد.

وقد بين رسول الله ﷺ حقوق هذه الأخوة بأحاديثه الكثيرة الهادية: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(١)، «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر»^(٢)، «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسمله»^(٣).

ومن ترك أخاه يجوع ويعرى ويمرض، وهو قادر على إنقاذه من الجوع والعرى والمرض؛ فقد أسلمه وخذله. ويقول ﷺ: «ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم»^(٤).

هذا هو المجتمع المسلم: بنيان مرصوص يشد بعضه بعضاً، وأسرة واحدة يكفل كل أخ فيها أخاه، بل جسد واحد؛ إذا اشتكى بعضه اشتكى كله.

فمن حق الإنسان المسلم الذي لا يستطيع أن يعمل، أو يستطيع ولا يجد عملاً، أو يعمل ولا يجد كفايته من عمله، أو يجد ولكن حلّ به من أحداث الزمن ما أفقره إلى المعونة، كأن احترق بيته، أو ذهب السيل بماله، أو أصابت الجوائح زرعه، أو أفلست تجارته، أو نحو ذلك، مما جعله يديان على عياله، وكذلك من سافر لغرض مشروع فانقطع في الطريق غريباً عن وطنه وماله.

(٢) سبق تخريجه ص ٩٩٠.

(١) سبق تخريجه ص ٩٩٠.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٨٨.

(٤) رواه الطبراني في الكبير (٢٥٩/١) عن أنس، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني والبيزار وإسناد البيزار حسن (٣٠٥/٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٥٠٥).

من حق كل واحد من هؤلاء أن يُعَانَ، ويُشَدَّ أزره، ويُؤخَذَ بيده لينهض ويسير
فى قافلة الحياة مرفوع الرأس، بوصفه إنساناً كَرَّمَهُ اللهُ -- وإلا فلا خير فى الإنسان
إذا خذل أخاه الإنسان، ولا فى المؤمن إذا ضيَّع أخاه فى العقيدة والإيمان.

بهذا كله يتضح لنا الأساس النظرى لفرض الزكاة فى الإسلام، وهو شىء أوسع
وأعمق وأخلد من الأساس الذى بُنى عليه فرض الضريبة، وقد يكون فى نظرية
التكافل قدر مشترك بين الزكاة والضريبة، ولكن النظريات الثلاث الأخرى،
مما تميزت به فريضة الزكاة بلا مرأى.

* * *